

Received on (09-10-2022) Accepted on (10-01-2023)

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.31.2/2023/2>

Al-Shatibi's Objections and Remedies to Ibn Malik

Siham M. Al-Asi^{*1}, Prof. Mohamed R. Albaa^{*2}

Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Islamic University, Gaza^{1,2}

*Corresponding Author: nadynzyad@gmail.com

Abstract:

The objection is based on meeting evidence and arguments ‘and is not aimed at intentionally tracking errors; Rather ‘it aims to clarify the meaning and the scientific truth on the right. It is a contravention of the latter in an opinion ‘transfer ‘attribution or inference. The real reasons that led to the differences of grammarians and their objections ‘and continued throughout the period of authorship and classification ‘ancient and modern ‘ are scientific reasons related to the subject of language and the nature of this science and its original and subsidiary evidence.

This research deals with the efforts of one of the prominent Andalusian scholars who contributed to Arabic grammar and the extent to which he was influenced by Ibn Malik. Accordingly ‘the research came under the title (Al-Shatibi's Objections and Remedies to Ibn Malik). And to clarify the extent of the strength of these objections and remediations ‘their validity and conformity to reality ‘and the number of issues of objections and remediations reached ten issues - also ten issues ‘and I explained them according to the descriptive analytical approach characterized by criticism in determining the validity of these objections and remediations and the weighting between them.

Keywords: Objections ‘Remedies ‘Al Shatibi, Ibn malik.

اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك

أ.سهام محمد العاصي¹، أ.د.محمد رمضان البع²

قسم اللغة العربية كلية الآداب-جامعة الإسلامية-غزة^{1,2}

الملخص:

يقوم الاعتراض على مقابلة الأدلة والحجج، ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء؛ بل يهدف إلى بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب. وهو مخالف للخلف للسابق في رأي أو نقل أو نسبة أو استدلال. والأسباب الحقيقة التي أدت إلى اختلاف النحويين واعتراضاتهم، واستمرت طوال فترة التأليف والتصنيف قديماً وحديثاً، هي أسباب علمية ذات علاقة بمادة اللغة وطبيعة هذا العلم وأداته الأصلية والفرعية.

يتناول هذا البحث جهود أحد علماء الأندلس البارزين الذين أسهموا في النحو العربي، وبيان مدى تأثره بابن مالك وعليه جاء البحث بعنوان (اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك)، ونحاول في هذا البحث جمع اعتراضات الشاطبي، واستدراكاته على ابن مالك من خلال كتابه (المقادش الشافية)، وتوضيح ما مدى قوته هذه الاعتراضات و الاستدراكات وصحتها ومطابقتها للواقع، وقد بلغ عدد مسائل الاعتراضات عشر مسائل والاستدراكات - أيضًا عشر مسائل، وقد قمت بشرحها، وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي المتسم بالنقد في تحديد مدى صحة هذه الاعتراضات والاستدراكات والترجيح بينها.

كلمات مفتاحية: اعتراضات، استدراكات، الشاطبي، ابن مالك.

المقدمة:

الحمد لله المانح للرشاد والتوفيق، والصلوة والسلام دائمين ما تصرفت الدهور، وتعاقبت الظلمة والنور، على سيد البرية ومعلم البشرية محمد بن عبد الله، وعلى صحبه ومن والاه أجمعين.

وبعد:

فإن من تشريف الله تعالى وتكريمه لأمة العرب أن جعل منهم خاتم رسليه، واختار لغتهم لخير كتبه، الذي "لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلاً من حكيم حميدٍ"⁽¹⁾.

فقد شرف الله - سبحانه وتعالى - اللغة العربية بأن أنزل كتابه ومعجزة نبيه بلسان عربي مبين، ثم تكفل بحفظ هذا الكتاب، فكان تمجيدها وتخليلها على مر العصور.

وعلم النحو من أجل العلوم العربية قدرًا وأعظمها شأنًا، الأمر الذي جعل علم النحو يستأثر بحث كبير من اهتمام العلماء عبر القرون، إذ أحاطوه بوافر عنايتهم، وصرفوا إليه كبير جهدهم، ظلوا - منذ القديم - يكتبون فيه المصنفات وينظمون فيه المتنون. لقد ترَّجَّع ابن مالك الأندلسي على عرش المدرسة الأندلسية؛ إذ كان من جهابذة اللغة وأساطير النحو العربي؛ كما يُعَدُّ عالماً فذا ورائداً في النظم الشعري في مجال التَّحْوِي التَّعْلِيْمِي؛ كما أنه خَلَفَ جهوداً واضحة في مجال التَّيسِير التَّحْوِي لها مكانتها في الدرس اللغوي، كان ابن مالك - رحمة الله - قمة في العلم والفكر، واسع الثقافة، أخذ من كل فن بطرف ومن كل علم بنصيب وافر، فتعددت مصادره و المعارف، وتتوعد تقافته، وكان في كل علم تلقاه إماماً وحجة.

كما يُعَدُّ من أشهر نحاة المئة السابعة، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، وأنه في متأخرى نحاة الأندلس كابن الناظم، (ت ٦٦٦ هـ) وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، وابن هانئ (٧٧١ هـ)، وابن جابر الهواري (ت ٧٨٠ هـ)، والشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، والمشارقة كالمرادي (ت ٧٤٩ هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، وابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، والمكودي (ت ٨٠٧ هـ)، وغيرهم. كبير، حيث يُعَدُّ نحو ابن مالك عالمة فاصلة في تاريخ التَّحْوِي العربي منهجاً وعبارة وشواهد وطرائق استدلال، ولقد ظلَّ النحويون من بعده يدورون في فلك مصنفاته تدريساً وشرحًا، ولاسيما (*الألفية*) و(*التسهيل*).

ولذلك جاءت فكرة البحث؛ لبيان أثر العالمة النحوي الجليل ابن مالك فيمن تلقى عنه علم العربية من نحاة الأندلس الذين جاؤوا بعده، الأمر الذي جعل له بصمات واضحة في آرائهم وكتاباتهم، مثل الشاطبي صاحب الكتاب الموسوم (بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، الذي فاق شروح *الألفية* جميعاً، فهو شرح كبير تعرض فيه الشاطبي لألفاظ *الألفية* فحلّها، وانتقد ما في النظم من قصور، وأورد المسائل المختلفة فيها، وناقشها، وقارن بين مذهب ابن مالك في (*الألفية*) ومذهبه في (*التسهيل*).

شُهد لهذا الكتاب بأنه من عوالي كتب النحو، فهو أجل شروح *الألفية* التي أعرف قدرًا، وأغزرها مادة، وأوضحتها عباره، وأوسعها احتجاجاً ونظرًا، وأكثرها إنصافاً، جمع فيه الإمام الأصولي، الفقيه، النحوي البارع المدقق أبو إسحاق الشاطبي معارفه المتوعدة، فكان نواة دراستي، ركزت فيه على اعتراضاته واستدراكاته على ابن مالك، وفي ضوء ذلك فإن الأهمية الأساسية من هذا البحث تتطلّق من أهمية كتاب الشاطبي، ووقفها على ثلاثة كتب من أهم مؤلفات النحو العربي بذلك فإلى جانب كتاب الشاطبي يتم دراسة (*الألفية*) و(*التسهيل*) ومؤلفهما العالم الجليل ابن مالك الذي يُعَدُّ أهم علماء النحو العربي.

واتبعنا الباحثة في تتبعها لاستدراكات الشاطبي في كتابه منهجية تعتمد اقتباس نماذج من مسائله في اعتراضه على ابن مالك، حيث كان يبسط القول في المسألة الواحدة ويورد فيها قدرًا كبيرًا من أقوال النحاة، ويناقشها، وقد يطول النقاش أو يقصر بعض الأحيان، فكان يصوب ما يراه صائبًا ويرد ما يراه ضعيفًا ويقدم بعض الشرح والأدلة من وجهة نظره على كل ذلك.

ونظرت في مناقشاته وردوده، فتوقفت عند اعتراضاته، واستدراكاته على ابن مالك، ووُجِدَت فيهما مادة صالحة للبحث والدراسة، ورأيت أنَّ الأمر بحاجة إلى الوقوف على حقيقة هذه الاعتراضات والاستدراكات و موقفه من ابن مالك، فجاء موضوع البحث

⁽¹⁾ سورة فصلت: الآية (43).

(اعتراضات الشاطبي واستدراكاته على ابن مالك) واعتمدت في البحث على المنهج الوصفي التحليلي وقامت بعرض المسألة وبيان رأي ابن مالك ومن تابعه من النحاة، ثم ردود الشاطبي عليه وشرح ذلك وترجم الأشهر فيها عند جمهور النحاة.

وأفادت في بحثي هذا من الكثير من المصنفات والكتب والدراسات والبحوث، فإلى جانب تلك التي تناولت ابن مالك وأراءه؛ اطلعت على كتب الخلاف بين المدارس النحوية، ونحاة المدارس المختلفة، وهي كثيرة تمتد عبر تاريخ العربية قديماً وحديثاً، بعضها أفادتني خلال هذا البحث، وغيرها كان ماداً واسعة في الفهم يمدني لأنشد منهجتي وطريقي، ومن المؤلفات الحديثة التي تتشابه مع الدراسة الحالية: دراسة ابن الناظم النحوي لمحمد علي حمزة في جامعة بغداد عام 1977، وفيها مباحث عن الاعتراضات. واعتراض النحويين للدليل العقلي لمحمد بن عبد الله السبئيين من جامعة الإمام محمد للعام 2005، واعتراضات العكري على الفراء في كتاب التبيان في إعراب القرآن لمورد عصام الخشبي رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة عام 2014، كتاب المقاصد الشافية في شرح خلاصة، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى، 2010، والاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد في ضوء علم اللغة المعاصر لنوゼت كريشان، وهي رسالة دكتوراه في جامعة مؤتة عام 2015، وجميع الدراسات السابقة اهتمت بالوقوف على الاعتراضات واستدراكات النحاة لمن سبقهم، وهي بذلك أفادت منها في الاطلاع على منهجيتها في التناول والشرح والتلخيص والنقد.

وهنالك أيضاً اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرد النحوية والصرفية لأسوق البراهيم رسالة ماجستير في جامعة أم القرى عام 1436هـ، واستدراكات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية جمعاً ودراسة لحسان بتوا، وهي رسالة ماجستير في جامعة أم القرى عام 2014، والتي تعرفت فيه الباحثة على أسلوب الشاطبي ومنهجيته في الاعتراض والاستدراك على النحاة، ورؤيتها في ذلك.

ومن أهم الدراسات السابقة التي تتشابه مع البحث الحالي ويفيد منها بحث المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك لسلوى عرب، مجلة العلوم العربية، ع 17، 2010، والتي تجعل الكاتبة فيه من المقاصد أساساً من الأصول النحوية التي يعتمد عليها في بناء الأحكام النحوية، ومعياراً يقيس به الآراء؛ لكن هذه الدراسة وفقت في عرضها لاعتراضات الشاطبي على ابن مالك على هذه الزاوية من المقاصد وأهملت ما دونها، وجعلت من اعتراضات الشاطبي منطقية من هذا المنطلق، والبحث الحالي يستدرك عليه ذلك بالنظر في اعتراضات الشاطبي على ابن مالك بصورة عامة، تتوافق مع قواعد النحو العربي عامة، وما تم إقراراه من أصول نحوية ومعايير لقياس الآراء والأخذ بها وترجمتها بشكل عام وليس من وجهة واحدة.

وجاء البحث في مقدمة تناولت فيها أهمية اللغة العربية وعلم النحو، وأثر ابن مالك في نحاة الأندلس والمغاربة على وجه العموم، والشاطبي على وجه الخصوص، ثم مباحثين، تناولت في المبحث الأول اعتراضات الشاطبي على ابن مالك، وتتناولت في المبحث الثاني استدراكاته عليه، وانتهت بوضع خاتمة ذكرت فيها أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج.

أسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

المبحث الأول:**اعتراضات الشاطبي على ابن مالك.****أولاً- مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحاً****- الاعتراض في اللغة:**

ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعانٍ كثيرة، منها المنع، وعدم الاستقامة، والإنكار، واعتراض الشيء صار عارضاً كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق، ويقال: اعترض دونه: حال، واعتراض له: منعه، اعترض عليه: أنكر قوله⁽¹⁾.

وجاء في المصباح المنير "اعتراض من باب تعب، وفي الأمر لا تعرض له بكسر الراء وفتحها؛ أي: لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده لأنّه يقال: سرت فعرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه؛ أي: مانع يمنع من المضي، واعتراض لي بمعناه، ومنه اعترضات الفقهاء؛ لأنّها تمنع من التمسك بالدليل"⁽²⁾.

والذى نراه في كتب اللغة أنَّ الاعتراض هو المنع، وأصله أنَّ الطريق إذا اعترض فيه بناء أو نحوه منع المارة من المرور.

- الاعتراض في الاصطلاح:

تعدد مفهوم الاعتراض باختلاف مجالات استعماله، فعند النحاة هو: أن يؤتي الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب⁽³⁾.

وورد تعريفه في كتاب (التعريفات) بأنَّه تقابل الدليلين على سبيل الممانعة بحيث يتقتضي ثبوت أمر، والآخر انفائه⁽⁴⁾.

ثانياً- مسائله في الاعتراض:**1. دخول (إن) المخففة على الأفعال غير الناسخة.**

ذهب ابن مالك إلى جواز دخول (إن) المخففة على الأفعال المتصرفة سواء كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر أو غير مختصة بالدخول عليهما، والمختص بالدخول على المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: «إِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَذِي اللَّهُ»⁽⁵⁾، والأفعال غير المختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، نحو: (والذى يُخالف به إن جاء لخاطباً)، وإلى ذلك أشار بقوله في التسهيل: "يجوز أن يقال: (إن قد لأن)، وإن كان صالحًا لزيد)، وإن ضرب زيد لعمراً، وإن ظنت عمرًا لصالحاً)⁽⁶⁾. وهذا الرأي نسبة الهروي⁽⁷⁾ في (الأزهية) للكوفيين، وقال به الأخفش⁽⁸⁾ من البصريين في (معاني القرآن).

صرَّح الشاطبي في (المقاديد الشافية) أنَّ (إن) المخففة لا يليها من الأفعال إلَّا الأفعال الناسخة، وهي: كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها؛ لذلك اعتبر على ابن مالك في مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إن) المخففة، وقد نسب الشاطبي قول أنَّ

(1) أنيس منصور، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م، (ج2/ص594).

(2) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٥٧٧هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت- لبنان، 1987م، (ج2/ص403).

(3) الكفوبي، أبيوب بن موسى الحسيني القرمي الكفوبي، الكليات معجم في المصطلحات والفرقون اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة - بيروت، (د.ت)، (ص15).

(4) الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٦١٨هـ)، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مكة المكرمة، (د. ت)، (ص134).

(5) سورة البقرة، الآية: (143).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص37).

(7) ينظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف، (ص49).

(8) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، (ج2/ص419).

(إن) المخفة لا يليها من الأفعال إلّا الناسخة للبصريين⁽¹⁾، وعليه كثير من النحويين، كابن يعيش⁽²⁾، وابن عصفور⁽³⁾، والسيوطى⁽⁴⁾، والأشمونى⁽⁵⁾، حيث يرى ابن مالك أنَّ هذه الأفعال الواقعة بعد (إن) المخفة لا تكون إلّا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وبين أن ما يجيزه الكوفيون لذلك ما هو إلّا شاذٌ قليل، فهم فلا يعيرون لذلك ناسخًا من غيره؛ بل يجيزون دخولها على كل فعل...⁽⁶⁾.

وقد بين ابن الأنباري في (الإنصاف) أنَّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل غير الناسخ بعد (إن) ومنع ذلك البصريون، واشتربوا أن يكون الفعل بعدها ناسخًا، وهذا الخلاف مبني على خلافهم في ماهية (إن) و(اللام)؛ فالكوفيون يرون أنَّ (إن) هنا النافية و(اللام) بمعنى (إلّا)، والبصريون يرون أنها المخفة من التقيلة و(اللام) هي المؤكدة⁽⁷⁾.

وأشار الشاطبي إلى ما حکاه الأخفش من البصريين في (معانيه) في قراءة ابن مسعود، قال: «إِنْ لَيْثُمْ لَقَلِيلًا»⁽⁸⁾، وقول امرأة من العرب: (والذى يُحَفَّ به إِنْ جَاءَ لَخَاطِبًا)، وقول بعض العرب: (إِنْ يَرِيْكَ لَنْفُسُكَ، وَإِنْ يَشِيْكَ لَهِبَهُ). أنَّ هذا كله لا يبلغ مبلغَ أنْ يُفَاصَّ عليه، وإنَّما اختصت بالأفعال الناسخة لأنَّها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل⁽⁹⁾.

والذى أميل إليه قول ابن مالك ومن سبقه من الكوفيين، بجواز دخول (إن) المخفة على الأفعال المتصرفة سواء كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر أو غير مختصة بالدخول عليهما، وذلك لورود الشواهد عليه في كلام العرب، وإن كانت قليلة؛ بل لورودها بكثرة في القرآن الكريم كقوله: «إِنْ لَيْثُمْ لَقَلِيلًا»⁽¹⁰⁾، وأمّا اعتراض الشاطبي على ابن مالك فليس له ما يبرره.

2. حكم عسى إذا تقدمها الاسم.

قال ابن مالك:

وَجَرَدْنَ عَسَىٰ أَوْ ارْفَعْ مُضْمِرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا⁽¹¹⁾

يشير ابن مالك في البيت السابق إلى أنَّ (عسى) تختص بأنَّها إذا تقدم عليها اسم ظاهر ففيها وجهان: إمَّا يكون فيها ضمير مستتر، وما بعدها مصدر في محل نصب، وإنَّما لا، فيكون ما بعدها مصدر مؤول في محل رفع. اعترض الشاطبي على ابن مالك في قوله: (إذا اسم قبلها قد ذُكر)، حيث جاء بالمسألة قاصرة، ووجه القصور أنَّه عندما صرَّح بأنَّ (عسى)

على وجهين: الأول يكون فيها ضمير مستتر يعود على الاسم السابق، وأنَّ الفعل في محل نصب خبرها، والثاني لا يوجد فيها ضمير، وأنَّ الفعل في محل رفع فاعل، لم يعيَّن هنا حال هذا الاسم، من كونه مبتدأً أو غير ذلك؛ لأنَّ المقصود صحة إعادة

(1) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (ج2/ص393-394).

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (ج4/ص548).

(3) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج1/ص439).

(4) ينظر: السيوطى، همع الهوامع في شرح جمع الجواب، (ج2/ص180).

(5) ينظر: الأشمونى، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، (ج1/ص291).

(6) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج4/ص366).

(7) ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، (ص195-196).

(8) سورة المؤمنون، الآية: (114).

(9) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص395).

(10) سورة المؤمنون، الآية: (114).

(11) ابن مالك، الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، (ص37).

الضمير عليه من (عسى)؛ وإذا قلت: (زرت المريض وعسى أنْ يفيق)، و(جاء زيدٌ فعسى أنْ يقرأ). وما أشبه ذلك، فهو داخلٌ في مقتضى إطلاقه. وتخيّرُ بين هذين الوجهين هو تخيّرُ بين لغتين للعرب⁽¹⁾ حاكاما سيبويه⁽²⁾ فقال: "ويقولون: عسى أنْ يفعل، وعسى أنْ يفعلوا، وعسى أنْ يفعلا" ... إلى آخر ما قال، ثم قال: "ومن العرب من يقول: عسى، وعسيا، وعسوا، وعشتَ وعستا، وعسين" ... إلى آخره.

وقد وافق المرادي⁽⁴⁾ في كتابه (توضيح المقاصد)، والأشموني⁽⁵⁾ في (شرحه لـألفية ابن مالك)، والمكودي⁽⁶⁾، في (شرحه لـألفية) ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة.

3. العامل في المصدر.

قال ابن مالك:

بِمِثْلِهِ أَوْ فَعْلُهُ أَوْ وَصْفُهُ ثُبِّ **وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذِينَ انتُخِبُ(7)**

يقول ابن مالك في (شرح الكافية): "ناتصب المصدر: إما مثله ك(سيرك السير الحديث متعب). وإما فرعه، والإشارة بذلك إلى الفعل نحو: (قم قياماً)، وإلى اسم الفاعل نحو: (زيد قائم قياماً)، وإلى اسم المفعول نحو: (هو مضر و ب ضرّاً)"⁽⁸⁾.

وافق الشاطبي ابن مالك في ناصب المصدر، لكنه اعرض في أن يكون الوصف عاماً في النصب، وإلى ذلك أشار الشاطبي إلى أن ابن مالك أطلق الوصف فلم يقيده بكونه اسم فاعل أو مفعول؛ بل أطلق فيه القول، فاقتضى أنّ الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وأفعلن التفضيل ينصبان المصدر، فنقول: (زيد حسنٌ حسناً)، و(كريمةٌ كرماً)، و(أفضل منك فضلاً)، وما أشبه ذلك، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يسمَّى وصفاً في الاستعمال العرفي، ويتمتع أنْ ينصب المصدر من حيث هو مصدر، فإطلاق الناظم غير صحيح. وباطلاقه السابقة، لا يعنِ المراد، ولا يستنه⁽⁹⁾.

¹¹ بنظر : الشاطر ، المقاصد الشافية ، (ج 2 / ص 296).

(2) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (ج3/ص394). الشاطبي ، المقاصد الشافية ، (ج2/ص296).

³ الشاطر، المقاصد الشافية، ج 2/ص 297.

(4) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح أفتية ابن مالك ، (ج 1 / ص 522).

⁽⁵⁾ الأشموني، شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، (ج 1/ ص 290).

⁶⁾ المكودي، شرح المكودي على ألفية في علم الصرف والنحو، (ص 86).

⁷ ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص 44).

(8) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، (ج2/ص ٦٥٥).

(9) بنظر الشاطر، المقاصد الشافية، (ج 3/ص 221).

وأيضاً قوله (بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ) لم يقيّد الفعل بكونه متصرفًا، وهو شرط لازم؛ إذ الفعل إذا كان غير متصرف لا ينصب مصدرًا، ولا يُشتق منه، فلما لم يقيّد الفعل بكونه متصرفًا أو هم أنك تقول: (نعم الرجل زيد نعمه)، و(بئس الرجل زيد بؤسا)، و(جَبَّذَ زيد حبًا) وما أشبه ذلك، وذلك وغير صحيح⁽¹⁾.

وبين الشاطبي أنه في أبواب الصفة المشبهة قصور عملها عن عمل الأفعال، وأنَّ الصفة المشبهة وأ فعل التفضيل عملها مقصورة على السببي، وأنَّ أ فعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع، وفي الظاهر في موضع واحد.

أما الأفعال التي لا تتصرف في بين خروجها؛ لأنَّها لا مصادر لها، فكيف يصح أنْ يتوهם نصبيها للمصادر⁽²⁾.

لعل ما ذهب إليه الشاطبي هو الأقرب إلى الصواب، لأنَّ ابن مالك أطلق الوصف، فلم يقيّده بكونه اسم فاعل أو مفعول؛ بل أطلق فيه القول، فاقتضى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل، وأ فعل التفضيل ينصبان المصدر، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ كل واحد منها يسمى وصفاً في الاستعمال العرفي، ويمنع أنْ ينصب المصدر من حيث هو مصدر، وأ فعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع، وفي الظاهر في موضع واحد؛ أي: في مسألة الكل⁽³⁾، كما أنه لم يقيّد الفعل بكونه متصرفًا، وهو شرط لازم؛ إذ الفعل إذا كان غير متصرف لا ينصب مصدرًا، ولا يُشتق منه، فلما لم يقيّد الفعل بكونه متصرفًا أو هم صحة القول: (نعم الرجل زيد نعمه) وهذا غير صحيح.

4. تعريف المفعول فيه.

قال ابن مالك:

الظرفُ وقتُ أَوْ مَكَانٌ صُمِّنَ فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَا امْكُنْ أَزْمَنَا⁽⁴⁾

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في قوله: الظرف وقت أو مكان، فجعل الظرف هو نفس الزمان والمكان، وبين الشاطبي أنَّ إِنْ كان المعنى صحيحاً، فهو في الاصطلاح النحوي غير صحيح؛ فإنَّ الظرف عند النحوين إنما يطلق على اسم الوقت واسم المكان، لا على معنى الاسم؛ إذ لا يتكلّم النحوي إلا في الألفاظ الدالة على المعاني، فكان من حقه أن يقول: الظرف اسم وقت أو مكان كما قال في التسهيل: "هو ما صُمِّنَ من اسم وقت أو مكان معنى في باطراذه إلى آخره"، فقيده بالاسم كما ترى. وكذلك قوله: (صُمِّنَا في) غير صحيح في ظاهره؛ إذ ليس المضمون حرف (في) المنطوق به، وإنما المضمن معناه كما صرّح به أيضاً في التسهيل، فعبارته في هذا الموضع غير سديدة⁽⁵⁾.

لعل ما ذهب إليه الشاطبي ربما يكون هو الراجح، لأنَّ المتعارف عليه ومسلم به عند النحاة أنَّ ظرفي الزَّمان والمَكَان اسمان يحملان الدلالة على الزمانية أو المكانية وسلط على كلٍّ منهما عامل على معنى (في)، ويكون حكمهما التنصب دائماً، ولذلك فإنهما يعادان من الأسماء التي تدرج تحت قائمة المفاعيل، لكن للتمس العذر لابن مالك، لأنَّ الفكرة مكتملة عنده، والدليل على ذلك ما بينه في كتابيه (التسهيل)، و(شرح الكافية)، حين شرح المصطلح، فقال: "المفعول فيه هو ما نصب من اسم زمان، أو مكان مقارن لمعنى (في) دون لفظها"⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المصدر السابق، (ج3/ص221).

(2) ينظر: السابق، (ج3/ص222).

(3) لاسترادة ينظر: السيوطي، همع الهوامع، (ج3/ص93). وخالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (ج2/ص105).

(4) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص50).

(5) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص287).

(6) ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص675). وابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص200).

5. خروج (سوى) عن الظرفية.

قال ابن مالك:

وَلِسُوئِيْ سُوئِيْ سَوَاءِ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِغَيْرِ جُعْلَا⁽¹⁾

ذهب ابن مالك إلى أن (سوى) تساوي (غير) فقال: "ويساويها مطلقاً (سوى) وينفرد بلزم الإضافة لفظاً، وبوقوعه صلة، دون شيء قبله، والأصح عدم ظرفيته، ولزومه النصب، وقد تضم سينه وقد تفتح فيم"⁽²⁾. وجحته في ذلك القياس والسماع، أمّا القياس، كقوله تعالى: «فُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ»⁽³⁾، وأمّا السمع ما جاء في ذلك الحديث من قول النبي ﷺ: "مَا أَنْثُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأَمْمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ"⁽⁴⁾. وقال في شرح الكافية⁽⁵⁾: "(سوى) المشار إليه اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا، كما تعرّب (غير) لفظاً خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف"، ثم قال "إنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرتين":

- أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَّ معنى قول القائل: (قاموا سواك) و(قاموا غيرك) واحد. وأنَّه لا أحد منهم يقول: "إن سوى عبارة عن مكان، أو زمان". وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية.

- الثاني: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزم ذلك، وأنَّها لا تتصرف⁽⁶⁾.

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في أنَّ (سوى) تساوي (غير)، وأشار إلى أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك ما هو إلَّا مذهب الكوفيين، فهي عندهم تخرج عن الظرفية في اختيار الكلام، فتفع عندهم مرفوعة ومجرورة ومنصوبة، فاختار ابن مالك مذهبهم، فجعل (سوى) مثل (غير) مطلقاً، فتفع عنده مبتدأ وفاعلاً⁽⁷⁾.

وأشار الشاطبي في موضع آخر قائلاً: "والحق أنَّ، ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب"⁽⁸⁾.

وقد ذهب سيبويه والجمهور في هذه المسألة أنَّ سوى لا يكون إلَّا ظرفاً، ولا يخرج عن النصب على الظرفية إلى الرفع أو الجر أو النصب على غير الظرفية إلَّا في ضرورة الشعر، وأمّا في الاختيار فلا⁽⁹⁾، وما استشهد به ابن مالك يحتمل التأويل. وإلى ذلك ذهب كل من الأبنى⁽¹⁰⁾، وابن عصفور⁽¹¹⁾، وابن هانئ⁽¹²⁾، فقال ابن هانئ في شرحه للألفية في (سوى)⁽¹³⁾: إنها ظرف، وهو الصحيح، وهو مذهب سيبويه، والدليل على ظرفيتها وقوعها صلة وحدها، فتقول: (مررت بمن سواك)

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص52).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص314).

(3) سورة آل عمران، الآية: (64).

(4) البخاري، صحيح البخاري، فصل الرقاق، باب كيف الحشر، حديث رقم (6528)، (ج8/ص110).

(5) ابن مالك، شرح الشافية الكافية، (ج2/ص716).

(6) المصدر السابق، (ج2/ص716).

(7) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص395).

(8) المصدر السابق، (ج3/ص405).

(9) ينظر: سيبويه، الكتاب، (ج1/ص202).

(10) حسن الحربي، شرح الجزلية لأبي حسن علي بن محمد الأبنى (ت680هـ)، (ج2/ص41).

(11) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ص332). وابن عصفور، ضرائر الشعر، (ص292). وابن عصفور، المقرب، (ص190).

(12) ينظر: الأشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص883).

(13) ابن هانئ، شرح ألفية ابن مالك، (ج2/ص464).

لكننا نرى أنَّ ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح؛ لأنَّ لو كانت (سوى) ظرفاً، لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه، والمتعارف عليه عند النحاة أنَّ الظرف، سواء كان ظرف زمان أو مكان، يجب أن يتضمن معنى (في)، وما لا يدل على مكان، ولا زمان فبمعزل عن الظرفية. وأنَّ جميع ما استدل به الناظم مبناه على السماع، فإنَّ القياس عند أهل اللسان تابع غير متبع، أي تابع للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس السماع تابعاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع.

6. مجيء المصدر حالاً سمعاً أم قياساً.

الأصل في الحال أنْ يأتي وصفاً، لكنه وصف غير مطلق؛ بل مقيد بوقت، ولا يقوم بذاته، والمصدر اسم مطلق لا يقييد بزمن، والناظر إلى صفاتهما يجد خلافاً بينهما وقد جاء في كلام العرب أنَّ المصدر قد يأتي حالاً، نحو: (جاء زيد مشياً)، والذي يعني هنا اختلاف العلماء في قياس المصدر أو وقته على السماع.

قال ابن مالك:

وَمَصْدُرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقْعُدُ بِكُثْرَةِ كَبْعَتَةٍ زَيْدٌ طَلْعٌ⁽¹⁾

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في القول بالقياس في المصدر؛ إذ لو كان المصدر حالاً قياساً لم يحتاج إلى قوله: (بكثرة)، فلما قال ذلك دلَّ على أنَّ في القياس مفعماً، ومذهب سيبويه وأكثر النحوين⁽²⁾ يرون أنَّه ليس بقياس، وإليه أشار أبو حيان بقوله: "أجمع البصريون والковفيون على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلَّا ما استعملته العرب، ولا يقام عليه غيره فلا تقول: (أتانا سرعةً)، ولا (أتانا رجلةً)، ولا (جاء زيد بكاءً)، تزيد: باكياً، ولا (ضحك زيد اتكاء)، تزيد متكتها⁽³⁾؛ لكن المبرد⁽⁴⁾ في (المقتضب) شد فقام ذلك في كل شيء يدلُّ عليه فعلٍ من المصادر فأجاز (أتانا سرعةً، ورجلةً)، لأنَّ السرعة والرحلة من ضروب الإتيان، ولا يجيز (أتانا ضرباً)، ولا (ضحكاً)؛ لأنَّه ليس من ضروب الإتيان. ويشير الشاطبي قائلاً: "المذهب الأول أولى، لأنَّ الحال في معنى الخبر، فكما لا يقع المصدر خبراً عن الجثة قياساً، وإنما يكون بالسماع فلا تقول: (زيد ضرب) ولا: (أنت قيام) قياساً على قولهم: (زيد عدل)، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياساً، وكذلك الحال وصفٌ من الأوصاف التي تجري على النكرات فكما لا تقول: (مررت برجل ضرب) قياساً على قولهم: (مررت برجل عدل)، فكذلك لا تقول: (أتيتها سرعةً) كما تقول: (أتيتها سعيها). وهذا ظاهر"⁽⁵⁾.

وبعد عرض الآراء السابقة نرجح ما ذهب إليه المبرد، وهو جواز القياس وذلك لكثره السماع الفصيح؛ لأنَّ مجيء المصدر حالاً فيهفائدة بلاغية لا يؤديها الحال إذا كان وصفاً وهي المبالغة في الشيء.

7. منع تقديم التمييز على العامل.

قال ابن مالك:

وَعَالِمٌ التَّمْيِيزُ قَدِمَ مُطْفَأٌ وَالْفَعْلُ دُوَّ التَّصْرِيفِ نَزِرًا سِيقَا⁽⁶⁾

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(2) سيبويه، الكتاب، (ج1/ص186)، الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص441)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج2/ص9). وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ج2/ص253). خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، (ج1/ص581).

(3) أبو حيان الأندلسي، التنبييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، (ج9/ص46).

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، (ج3/ص234).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص441).

(6) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص55).

يقول ابن مالك⁽¹⁾: "لَا يمنع تقديم المميز على عامله إِنْ كَانَ فَعَلًا مُتَصْرِفًا وَفَاقًا لِلْكَسَائِيِّ وَالْمَازَنِيِّ وَالْمَبَرَّدِ، وَيَمْتَعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِجْمَاعٍ، وَقَدْ يُسْتَبَحُ فِي الظَّرْوَةِ".

وافق كل من ابن جابر الهواري⁽²⁾، وابن هانئ⁽³⁾، وابن عصفور⁽⁴⁾، وأبي حيان ابن مالك في تقديم التمييز على عامله، وأشار إلى ذلك أبو حيان بقوله: "وَهُوَ الصَّحِيف؛ لِكُثْرَةِ مَا وَرَدَ مِنْ الشَّوَاهِدِ عَلَى جَوازِ ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الْفَضَالَاتِ"⁽⁵⁾. واعتراض الشاطبي على ابن مالك في جواز تقديم التمييز على عامله، وال الصحيح من ذلك من جهة القياس والسماع. أمّا السمع: فلو كان مقولاً لسمع، لكن جواز التقييم لم يسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل ضرورة، فدلّ على أنَّ العرب تمنّع منه قصدًا.

وأمّا القياس: فإنَّ التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخره عن العامل فيه، إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله⁽⁶⁾. وأيضاً منع لشبيه بالنعت من حيث كونه بياناً لما قبله، فلا يتقدم.

وهذا ما أشار إليه الزجاج في كتابه (الجمل) فقد منع تقديم التمييز على عامله المتصرف؛ لأنَّه منقول من الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمها، - وأيضاً - لا يجوز تقديم ما نقل منه⁽⁷⁾. وقال الرضي في شرح (الكافية): "أَنَّهُ إِذَا فَسَرَتِ التَّمِيزُ بَعْدَ الإِبَاهَمِ فَقَدْ ذَكَرْتَهُ، إِجْمَالًا وَتَقْصِيَّاً، وَتَقْدِيمَهُ يَخْلُ بِهَا الْمَعْنَى، فَلَمَّا كَانَ تَقْدِيمَهُ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ الْغَرْضِ مِنْ جَعْلِهِ تَمِيزًا، لَمْ يَسْتَقِمْ"⁽⁸⁾. وإليه ذهب ابن الناظم، فهو يمنع تقديم التمييز على عامله؛ لأنَّه فاعلٌ في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير مما يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل⁽⁹⁾. حيث ينتقل من الفاعلية إلى الابداء، لذلك لا يجوز، وما جاء من جواز في الشعر ما هو إلا ضرورة، والضرورة تعني القلة، والقياس في النحو على السمع بكثرة. وعليه يكون ما ذهب إليه الشاطبي وابن الناظم، هو الأقرب للصواب.

8. بدل الضمير من الاسم الظاهر.

تحدث ابن مالك عن البدل، وبين أنه ينقسم من حيث الإظهار والإضمار إلى أربعة أقسام: ظاهر من ظاهر، ومضمر من مضمر، وظاهر من مضمر ومضمر من ظاهر.

فلا يجوز عند ابن مالك بدل المضمر من الاسم الظاهر، نحو: (رأيت زيداً إِيَاهُ)، فهو عنده توكييد وإلى ذلك أشار بقوله: "ويبدل المضمر من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إِيَاهُ). والمضمر من المضمر نحو: (رأيتك إِيَاكُ). وال الصحيح عندي أن نحو: (رأيت زيداً إِيَاهُ)، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمها، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً"⁽¹⁰⁾.

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص389).

(2) ينظر: الهواري، شرح ألفية ابن مالك، (ج3/ص11).

(3) ينظر: ابن هانئ، شرح ألفية ابن مالك، (ج2/ص623).

(4) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص426).

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسبي، منهاج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، (ج2/ص415).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص554).

(7) الزجاجي، الجمل في النحو، (ص242).

(8) الرضي، شرح الرضي على الكافية، (ج1/ص713).

(9) ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ج2/ص253).

(10) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتمكيل المقاصد، (ص172).

وذهب ابن عصفور في (المقرب)، إلى أنه لا يبدل المضمر من الاسم الظاهر فإذا قلت: (ثلث الرغيف أكلت الرغيف إِيَّاه)، لم يكن في الجملة الواقعية خبر لثلث الرغيف رابط يربطها بالخبر عنه، إِلَّا إِيَّاه، وهو على نية استئناف عامل منفصل من الجملة التي قبله^(١).

اعتراض الشاطبي على ابن مالك في بدل الضمير من الاسم الظاهر، نحو: (رأيت زيداً إِيَّاه)، فـ(زيد) عند الشاطبي بدل، لا توكيده، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "وتقول في بدل المضمر من الظاهر: (أكرمت زيداً إِيَّاه)^(٢)، وعلى هذا الرأي ابن يعيش في (شرح المفصل)؛ حيث يرى أن بدل الضمير من الاسم الظاهر نحو: (رأيت زيداً إِيَّاه)، فـ(إِيَّاه) مضمر وـ(زيد) ظاهر، وقد أُبدل منه للبيان. ومن ذلك (مررت بزيدٍ به)، الهاء ضمير مجرور، وقد أُبدله من (زيد)، وأعاد الجار؛ لأنَّه لا منفصل للمجرور، والمتصل لا يقوم بنفسه^(٣).

كما أشار إلى ذلك أبو حيان في (ارتشاف الضرب) بقوله: "إِنَّه لو أُبَدَّلَتْ مَضْمِنًا مِنْ ظَاهِرٍ فِي بَدْلٍ كُلِّ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ: (رأيت زيداً إِيَّاه)، هَذَا مِثْلُ أَصْحَابِنَا"^(٤).

وما ذهب إليه الشاطبي في المسألة السابقة، نجد المبرد^(٥)، والمرادي^(٦)، قد ذهبوا إليه، حيث أجازوا بدل المضمر من الاسم الظاهر.

٩. حكم الفصل بين فعل التعجب ومعموله.

قال ابن مالك:

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرْ مُسْتَعْمِلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقْرَرَ^(٧)

إنَّ الفَصلَ بالظرف والمجرور في أبواب العربية مُعْتَقَرٌ محتملٌ فيما هو أشَدُّ من الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وهو الفصل بـهما بين المضاف والمضاف إليه، وهذا كالشيء الواحد، فهذا أشَدُّ من الفصل بـهما بين معقولٍ وعاملٍ ليسا كالشيء الواحد. والأصل أَلَا يفصل بين فعل التعجب ومعموله، لكنَّ الْحَاجَةَ أَجَازَهُ بشرطِ أَنْ يكون الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب، لوروده عن العرب في مجربِهم؛ ولأنَّ الظرف والجار والمجرور يتَوَسَّعُ فيهما.

اعتراض الشاطبي على ابن مالك؛ لأنَّه أطلق القول بجواز الفَصل بالظرف والمجرور، ولم يبيِّن أنَّ الجواز مخصوص بما إذا كان متعلِّقاً بفعل التعجب، إذ قال: (وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرْ.. مُسْتَعْمِلٌ) ولم يقِيد، فاقتضى ذلك جوازَ: (ما أَنْفَعَ عِنْدَ الْحَاجَةِ مُعْطِيَكَ)، وـ(ما أَحْسَنَ فِي الْخَيْرِ مُوَافِقَكَ)، على أنَّ يكون الفاصل متعلِّقاً بالمعمول. وهذا غير جائز على ما نقله المؤلف^(٨).

(١) ابن عصفور، المقرب، (ج ١/ ص ٢٤٥).

(٢) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج ٥/ ص ٢١٥).

(٣) المصدر السابق، (ج ٥/ ص ٢١٥). وشرح المفصل، (ج ٢/ ص ٢٦٨).

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج ٤/ ص ١٩٦٣).

(٥) المبرد، المقتضب، (ج ٤/ ص ٢٩٦).

(٦) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، (ج ٢/ ص ٤٧).

(٧) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص ٦٦).

(٨) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج ٤/ ص ٥٠٥-٥٠٤).

وقد اتفق ابن عقيل⁽¹⁾ في (شرحه للألفية) والأشموني⁽²⁾، في (شرحه للألفية) مع الشاطبي في وجوب تقييد الفصل بين فعل التعجب ومعموله، حيث قالا بعدم جواز الفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول: (ما أحسن بمعرفة أمراً)، و(لا ما أحسن عندك جالساً)، ولا (ما أحسن في الدار عندك بجالس)⁽³⁾. وقد بين ابن عصفور أنَّ النحاة اختلفوا في الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز ومنهم من منع، وقد بين حجج الطرفين دون ترجيح فقال: "المانع يحتاج بضعف هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يحيىز يحتاج بأنَّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنَّ الحرف أضعف من الفعل، فالآخر أنَّ يجوز مع الفعل، وذلك نحو قوله: "(إنْ بِكَ زَيْدًا مُأْخُوذ)"⁽⁴⁾.

وأمَّا الشاطبي فقد صرَّح أنَّ ابن مالك عندما تحدث عن الفصل كان يقصد الفاصل المتعلق بفعل التعجب لا غيره، لكن ما أطلقه من قول كان غير مطابق لمراده، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله: "فكان إطلاقه غير مطابق لمراده، فكان غير مستقيم"⁽⁵⁾. لذلك كان محلًّا لاعتراضه عليه.

10. العامل في جواب الشرط.

اتفق النحويون على أنَّ أدوات الشرط تتطلب فعلين يكون الأول شرطاً، والثاني جواباً، نحو: (إنْ تدرسْ تتجهُ). لكنهم اختلفوا في عامل الجزم في جواب الشرط.

قال ابن مالك في التسهيل⁽⁶⁾: "وجرم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك".

اعتراض الشاطبي على ابن مالك إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني" وبين أنَّ في هذه المسألة أربعة مذاهب:

- الأول: أنَّ الأداة وحدها تجزم الفعلين، وقد ذهب كل من الزجاجي⁽⁷⁾، وابن يعيش⁽⁸⁾، وابن عصفور⁽⁹⁾، السيوطي⁽¹⁰⁾، وغيرهم إلى ما ذهب إليه الشاطبي.
- الثاني: أنَّ الفعل الأول مجزوم بالأداة، والفعل الثاني: مجزوم بفعل الشرط.
- الثالث: أنَّ الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأمَّا الثاني فمحظوظ بالأداة وما عملت فيه. وينسب هذا المذهب إلى سيبويه الذي قال في كتابه: "واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله"⁽¹¹⁾، والمتأثر بكلامه يرجح أنَّ الجازم (إن) والفعل، لأنَّه أشار في بداية كلامه السابق إلى أنَّ (إن) تجزم الأفعال، ثم عطف بقوله: "وينجزم الجواب بما قبله" فهذا يدلُّ على أنَّ المراد من قوله "تجزם الأفعال" أنَّ الجازم لجواب الشرط (إن) والفعل. كما ذهب إلى ذلك المبرد في حين أنَّه إذا قلت: (إنْ تأتي آتِك)، فـ(أتَتِي) مجزومة بـ(إن)، وـ(أتَك) مجزومة بـ(إنْ وـأتَتِي)"⁽¹²⁾؛ أي بـ(إن) والفعل معاً.

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (ج3/ص157).

(2) الأشموني، شرح الأشموني للألفية ابن مالك، (ج2/ص271).

(3) المصدر السابق، (ج2/ص272).

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص49).

(5) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج4/ص505).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج4/ص79).

(7) الزجاجي، الجمل في النحو، (ص211).

(8) ابن يعيش، شرح المفصل، (ج7/ص42).

(9) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج2/ص187).

(10) السيوطي، همع الهوامع، (ج3/ص332).

(11) سيبويه، الكتاب، (ج3/ص255).

(12) المبرد، المقتضب، (ج2/ص49).

- أما الرابع: أنَّ فعل الجواب مجزوم على الجوار، وقد نسب الرضي هذا الرأي للكوفيين؛ لأنَّ الشرط عندهم مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالجوار؛ ل:majortه المجزوم، وهو فعل الشرط⁽¹⁾.

لكن الشاطبي يبيِّن أنَّ ابن مالك عدل عن مذهبه في التسهيل وتوجه في ألفيته إلى مذهب آخر، حيث قال في الألفية:

فِلَئِنْ يَقْتَضِي شَرْطٌ قَدْمًا يَتُّلُو الْجَرَاءَ وَجَوَابًا فُسِّمَا⁽²⁾

وبذلك تكون إنَّ أداة الشرط عنده هي العاملة في الفعلين ويشير الشاطبي إلى أنَّ هذا ما هو إلَّا إشعار بـأنَّ الأدوات المذكورة هي التي جزمت الفعلين معاً، لأنَّه وضعها جوازماً، ثم ذكر محل الجزم الذي تطلبه، فذكر ابن مالك (فعلين)، فدلَّ على أنَّ الجزم فيما معًا بالأداة الداخلة على جملة الشرط؛ لذلك صرَّح الشاطبي أنَّ أصح هذه المذاهب الأربع ما ذهب إليه الناظم في ألفيته؛ لأنَّه أشعر في كلامه بالعلة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أنَّ العمل أصله الطلب، فكل عامل إنما يثبت له العمل إذا ثبت طلبه له، وإذا كان يطلب أكثر من عامل واحد، فلا بدًّ من أن يقتضي جميع ما يطلب، كال فعل اللازم، والمعتمد إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة⁽³⁾.

لكن شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران:

- أحدهما: الاختصاص وهو في الحقيقة، المحقق للطلب.

- والثاني: أنَّ لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط⁽⁴⁾.
والذي نختاره إنَّ أداة الشرط في الفعل الأول، وهي تقتضي الفعلين كليهما، وعليه فإنَّ الذي أوجب إعمالها في الأول يوجب إعمالها في الثاني لاقتران الثاني بالأول تلازماً تركيباً ومعنى، فإنْ قلنا: (إنْ تدرسْ) فالتركيب والمعنى يستوجبان الجواب لفصاحة التركيب وتمام المعنى.

المبحث الثاني:

استدراكات الشاطبي على ابن مالك.

أولاً- تعريف الاستدراك:

الاستدراك لغة: جاء في المعجم الوسيط: استدرك ما فات: تداركه، والشيء بالشيء تداركه به، وعليه القول: أصلاح خطأه، أو أكمَل نقصه أو أزال عنه ليساً⁽⁵⁾.

الاستدراكات: استفعال من (درك)، ودرك: الذرك: اللحاق، وقد أدركه. ورجل دراك: مدرك كثير الإدراك، وقلما يجيء فعال من أفعَل يُفعَل إلَّا أنَّهم قد قالوا حساس دراك، لغةً أو ازدواجاً، ولم يجيء فَعَال من أفعَل إلَّا دراك من أدرك، وجبار من أجبره على الحكم أكراهه...، وحكى الليجاني: رجل مدركة، بالهاء، سريع الإدراك، ومدركة: اسم رجل مشتقٌ من ذلك. وتدارك القوم: تلاحقوا، أي: لحق آخرهم أولهم. وفي التنزيل: حتَّى إِذَا ادَارُوكُوا فِيهَا جمِيعاً⁽⁶⁾.

الاستدراك اصطلاحاً:

(1) الرضي، شرح الرضي على الكافية، (ص92).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص90).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج6/ص118).

(4) المصدر السابق، (ج6/ص118).

(5) أنيس منصور، المعجم الوسيط، مادة (درك)، (ص291).

(6) ابن منظور، محمد بن مكرم بن على ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، ط3، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ، (ج10/ص419).

هو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعاً شبيهاً بالاستثناء⁽¹⁾.
إذا هو إضافة أو زيادة إلى الحقيقة العلمية المسبوقة إليها لعدم علم المصنف بها.
والذي يتضح لنا أن الاستدراك أشمل من الاعتراض، فالثاني جزء من الأول، والاعتراض يحمل معنى التضاد، فهو نقص
لكلام سابق أمّا الاستدراك فأوسع من التضاد، فهو أعمّ من الاعتراض.

ثانياً-استدراكاته في مسائله:

١. تقديم الحال.

وَالْحَالُ إِنْ يُصَبْ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةٌ أَسْبَهَتِ الْمُصَرَّفَ

فَجَائِزَ تَقْدِيمُهُ ذَا رَاحِلٌ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دُعا⁽²⁾

قال ابن مالك في شرح الكافية⁽³⁾: "إذا كان العامل في الحال فعلًا متصرفًا كـ(دعا) أو صفة تشبه الفعل المتصرف كـ(راح)
وـ(مبول)، جاز تقديم الحال عليه كقولك: (زيد مخلصا دعا)، وـ(هو مسرعا راحل) وـ(أنت شاهدا مقبولا)".
وافق الشاطبي ابن مالك فيما سبق، لكنه استدرك عليه، مبيناً أنَّ ابن مالك أجاز تقديم الحال على العامل، ولم يتطرق لحكم
تقديمه على صاحبه، فقد استثنى الحال المجرور بحرف، فحکى المنع عن التحويين، وارتضى هو الجواز، فاقتضى أنَّ الجواز يندرج
على جميع المواضع سوى ذلك الموضع - أي: تقديمها على الفعل المتصرف - وذلك غير صحيح، فإنَّ التقديم على صاحبه فقط
قد يتمتع في مواضع منها:

- أن يكون العامل مصدرًا موصولاً، نحو: (أعجبني قيام زيد مسرعاً)، فلا يجوز أنْ تقول: (أعجبني مسرعاً قيام زيد). ومسرعاً
حال من زيد؛ لأنَّ الحال من صلة المصدر، وصلته لا تتقدم عليه، ولا شيء منها.
- أن يكون العامل صلة الألف واللام، نحو: (أعجبني الآتي مسرعاً)؛ إذ لا يتقدّم ما في حيز الموصول إليه.
- أن يكون الحال مقووناً بـ(إلا) أو في معناه، نحو: (لم يأت زيد إلا مسرعاً)، إلى أشياء من هذا النوع".

(1) علي الجرجاني، التعريفات، (ص21).

(2) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(3) ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص752).

وقد وافق الأشموني في (شرحه للألفية)⁽¹⁾، والسيوطى في (همع الهوامع)⁽²⁾، ما ذهب إليه الشاطبى فى هذه المسألة. ومما سبق يتبيّن لنا أنَّ ابن مالك يجيز تقديم الحال على عاملها؛ أي: ناصبها، وذلك إذا كان العامل فعلًا متصرفًا، أو كان وصفًا يشبه الفعل، والوصف الذي يشبه الفعل المتصرف هو ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع، وذلك كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

1 - معاني حرف الجر (من).

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)، فمن مجئها لبيان الجنس، نحو قوله تعالى: «يُخْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبِسُونَ ثِيَابًا حُصْرًا مِنْ سُنْدُسٍ»⁽³⁾، ومجئها للتبعيض، بشرط أن تكون بمعنى (بعض)؛ أي: لا تدل على العموم، نحو قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ»⁽⁴⁾، كما تأتي لابتداء الغاية في المكان، وإتيانها للمكان متطرق عليه، نحو قوله تعالى: «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»⁽⁵⁾ أمَّا مجئها لابتداء غاية الزمان ف مختلف فيه، ومن أجاز ذلك، فهو صحيح موافق لكلام العرب. وقد تأتي أيضًا—لابتداء الغاية في غير مكان ولا زمان، نحو قوله: (قرأت أول سورة البقرة إلى آخرها)⁽⁶⁾.

والظاهر من كلام ابن مالك السابق عندما قال تأتي (من) لابتداء الغاية في غير مكان ولا زمان، وذلك نحو قوله: (قرأت أول سورة البقرة إلى آخرها)، إنَّه استأنس بكلام سيبويه حيث قال: "وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان"، قال: "فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"⁽⁷⁾. أي: بمنزلة الأماكن في ابتداء الغاية وانتهاها.

ومن مجئها للاستعلاء نحو قوله تعالى: «وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا»⁽⁸⁾؛ أي: على القوم، ومن ورودها للبدل: نحو، «أَرْضِيْمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»⁽⁹⁾، بمعنى بدلاً من الآخرة، وللمجاورة، نحو: «إِنِّي خُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ مِنْ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ»⁽¹⁰⁾، وتأتي للتعليل، نحو: (جئتكم من أجل إكرامك). وقد حكى ابن مالك عن الأخفش أن تكون بمعنى (الباء)⁽¹¹⁾، كقوله: «يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَفِيِّ»⁽¹²⁾.

وأمَّا الشاطبى فقد وافق ابن مالك فيما ذهب إليه، واستدرك عليه بأنَّه يمكن جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل، وما سواه راجع إليه بالمجاز، فكانه جعل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمة الأماكن لها؛ إذ لا يقال من فلان إلى فلان إلا ولهمما مكانان بينهما مسافة، ويصل الكتاب من أحد المكانين إلى الآخر⁽¹³⁾.

2 . إقامة غير المفعول الأول مقام الفاعل.

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج2/ص19).

(2) السيوطى، همع الهوامع، (ج2/ص307).

(3) سورة الكهف، الآية: (31).

(4) سورة البقرة، الآية: (8).

(5) سورة الإسراء، الآية: (1).

(6) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص130-131).

(7) سيبويه، الكتاب، (ج4/ص224).

(8) سورة الأنبياء، الآية: (77).

(9) سورة التوبه، الآية: (38).

(10) سورة غافر، الآية: (27).

(11) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص133-134).

(12) سورة الشورى، الآية: (45).

(13) الشاطبى، المقاصد الشافية (ج3/ص595).

قال ابن مالك:

وَبِإِقْرَاقٍ فَدْ يَئُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا اتَّبَاسْتُ أَمِنْ

فِي بَابِ ظَنٍّ وَأَرَى الْمُتَّنَعُ اشْتَهَرٌ وَلَا أَرَى مَتَّعًا إِذَا الْقُصْدُ ظَاهِرٌ⁽¹⁾

أجاز ابن مالك نيابة المفعول الأول من كل باب بلا خلاف، كما أجاز نيابة المفعول الثاني من باب (كسا). وأشار إلى أنَّ

أكثر النحويين منعوا نيابة المفعول الثاني من باب (ظن)، وال الصحيح جوازه عنده إذا أمن اللبس.

وافق الشاطبي ابن مالك فيما ذهب إليه، وبين أنَّ ابن مالك تكلم أولاً فيما لم يكن للفعل إلاً مفعول واحد، ثم ذكر ما له أكثر من مفعول، وأيهمما يقام إذا اجتمعت هذه المفاعيل، فقد قسم ذلك إلى ثلاثة أبواب، وهي: باب كسا، وهو باب المفعولين الذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وباب علم، وهو باب المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر. والثالث: باب أرى، وهو باب ما يتعدى إلى ثلاثة.

ولكنه صرَّح في (المقاصد الشافية) أنَّ ابن مالك ترك ذكر باب رابع لم يتعرض لذكره، وهو (باب أمر)، وأنَّه استدركه عليه. قال الشاطبي: "وترى ذكر باب رابع، وهو باب المفعولين الذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل أحدهما حرف الجر، وهو (باب أمر)، وكان من حقه أن يبيَّن حكمه، لاسيما وفيه من الإشكال ما ليس في غيره؛ لأنَّه إذا كان أصل أحد المفعولين حرف الجر فكتأنه مجرور، وإذا كان كذلك، فهل يعامل معاملة باب (كسا) اعتباراً بفقد الجار أم يعامل معاملة الأصل، فلا يقام إلا الذي ليس أصله حرف الجر؟ في ذلك نظر يفتقر إلى بيانه، وهو لم يعرج عليه، وقد نصوا على التزام إقامة الذي ليس أصله حرف الجر، فنقول: (أمر زيدُ الخير)، ولا يقال: (أمرُ الخير زيداً)⁽²⁾.

وهكذا لم يخرج الشاطبي عما قوله ابن مالك في ما ينوب عن الفاعل إلا أنَّه استدرك عليه أنَّه ترك (باب أمر). ولم أعتبر على أحد من النحوة قد استدرك على ابن مالك في ذلك.

3. مجيء صاحب الحال نكرة.

قال ابن مالك:

وَلَمْ يُنَكِّرْ غَالِبًا دُوَّالِ الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُحَصَّنْ أَوْ يَبْيَنْ

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيٍّ كَلَا يَبْيَغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُشَتَّشِهِلًا⁽³⁾

من المعلوم أنَّ حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنَّه محكوم عليه، ولا يحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة. ولا ينكر صاحب الحال إلا عند وجود مسوغ.

ومن المسوغات التي أوردتها ابن مالك⁽⁴⁾:

(1) أن يتقدم الحال على النكرة؛ أي: صاحب الحال، نحو قوله: (جائني راكباً رجل).

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص44).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص52).

(3) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص53).

(4) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية، (ج2/ص738-739).

- (2) تخصيص صاحب الحال بوصف أو إضافة، وتخسيصه بوصف نحو قوله: (جاءني من قومك شاكّاً)، وبإضافة، نحو قوله تعالى: **«فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْسَّائِلِينَ»**⁽¹⁾.
- (3) اعتماد صاحب الحال النكرة على نفي أو استنكاره، فمثال النفي قوله تعالى: **«وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَغْلُومٌ»**⁽²⁾.
بين الشاطبي أنَّ ابن مالك ذكر المسوغات السابقة لمجيء صاحب الحال نكرة، لكنه سكت عن مواضع آخر، استدركها عليه مبيّناً أنَّ ابن مالك قد استثنوها وهي جاريةً المواضع الثلاثة السابقة في القياس، وهي:
- أحدها: كون جملة الحال مقرونة بالواو) قوله تعالى: **«وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَغْلُومٌ»**⁽³⁾، فالحال هنا من نكرة سائغٍ واردٍ في الكلام الفصيح الذي لا أفسح منه.
 - والثاني: كون الحال لا يصح أن يكون وصفاً لكونه بالجامد، كقولهم: (هذا خاتم حديداً)، و(عندى راقود خلاً)، و(هذه صفة خزاً).
 - والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، كقولك: (هؤلاء ناس عبد الله منطلقين)، و(هذان رجال عبد الله منطلقين) بنصب (منطلقين) على الحال؛ إذ لا يصح جريانه نعماً على أحدهما، للمخالفة التي بين النكرة والمعرفة⁽⁴⁾.
- وقد وافق أبو حيان⁽⁵⁾ في (منهج السالك)، والسيوطى⁽⁶⁾ في (همم الهوامع) ما استدركه الشاطبي على ابن مالك في هذه المسألة.

لكننا نلتمس العذر لابن مالك لأنّنا نراه في (شرحه للتسهيل): يذكر المواضع التي استدركها الشاطبي عليه، حيث قال: "لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة، ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه أو تتقدم الحال أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة"⁽⁷⁾.

4. العطف على اسم لا إذا لم تتكرر.

قال ابن مالك:

**وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا احْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّفْتِ ذِي الْفَضْلِ اُنْتَمَى**

صرح الشاطبي أنَّ ابن مالك بين حكم الاسم المعطوف على اسم (لا) إذا لم تتكرر (لا)، فحكمه حكم النعت المفصول، فلا يجوز فيه إلا الرفع والنصب، أمَّا البناء فلا يجوز. ومثال عدم تكرار (لا) في حالة النصب نحو قوله: (لا حول وقوه إلا بالله)، والرفع نحو قوله: (لا حول وقوه إلا بالله)⁽⁹⁾.

كما بين الشاطبي أنَّ ابن مالك تعرض للقسم الأول -الذي أشرنا إليه سابقاً- وترك القسم الثاني الذي تتكرر فيه (لا)، اعتماداً على ذكره له، فلم يحتج إلى إعادةه، إلا أنَّه لم يُبيّن وجه التكرار. ولها إن تكررت اعتباراً قد استدركهما على ابن مالك.

(1) سورة فصلت، الآية: (10).

(2) سورة الحجر، الآية: (40).

(3) سورة الحجر، الآية: (4).

(4) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص 44-447).

(5) أبو حيان، منهج السالك، (ج4/ص 302).

(6) السيوطى، همم الهوامع، (ج2/ص 305).

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج2/ص 331).

(8) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص40).

(9) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج2/ص 442).

- أحدهما: اعتبار التوكيد للأولى، فهذا حكم المعطوف، معه كما لو لم تذكر (لا) أصلًا، فيجوز الوجهان، وإلى ذلك وأشار سيبويه بقوله: "وتقول: (لا رجل ولا امرأة يا فتى)، إذا كانت (لا) بمنزلتها في ليس، -يعني لا- حين قلت: (ليس لك رجل ولا امرأة)"⁽¹⁾.

- والثاني: اعتبار الاستئناف، وأن يكون ما بعدها جملة مسْتَأْنِفَةٌ، فها هنا لا بد من البناء؛ إلا أن تُحمل على ليس⁽²⁾. ولعل ما استدركه الشاطبي على ابن مالك كان موافقاً لما ذكره سيبويه كما بينا وهو الراجح.

٥. وجوب حذف حرف الحاء مع المفعول له.

يقول ابن مالك: "كل مصدر اجتمعت فيه شروط الانتساب على الله مفعول له، فجائز جره باللام. فإن فقد المفعول له اتحاد الفاعل، أو الزمان مع قصد التعليل، فلا بد من اللام أو ما يقوم مقامها، نحو: (جئت لأمرك إبّي أي) و(أحسن إليك غدا لإنسانك الآن)".⁽³⁾

استدرك الشاطبي على ابن مالك، فبَيْنَ أَنَّ ابن مالك استثنى من هذا المفعول قِسْمًا لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فقد الشروط، فزاد الشاطبي على ابن مالك قسمًا لا يلزم فيه الجر بالحروف مع فقد الشروط وذلك إذا كان المفعول له (أَنْ وَأَنْ)، فإنه يجوز إسقاط حرف الجر منه على الإطلاق من غير شرط؛ لأنَّ هذين الحرفين يُحَدَّفُ معهما حرفُ الجر على كل حال، فنقول: (جئتك أَنْ تكرمني)، و(جئتك أَنَّكَ كريمٌ)، ولو قلت: (جئتك إكرامك)، أو (جئتك كرمك) لم يجز، ولا بد من اللام⁽⁴⁾. وعلىه وافق أبو حيان⁽⁵⁾ الشاطبي في ما ذهب إليه في هذه المسألة.

ولعل الراجح ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة والذي لم يذكره ابن مالك في معرض كلامه مما استدعي أبو حيان إلى القول بما قاله الشاطبي والتأكد عليه.

٦. تقديم الخبر على المبتدأ وجواباً.

الأصل في تركيب الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ على الخبر لكن هناك انزيادات في ركني الجملة، الأمر الذي يجعل الخبر يتقدم على المبتدأ وجوهًا، وقد سجل النهاية حالات وجب فيها التقديم.

ذكر ابن مالك لما يلزم فيه تقديم الخبر أربعة أضرب. وأكد ذلك الشارحون لأنفنته^(٦):

- أحدها: أن يوضع تأخيره في ليس ظاهر، نحو: (في الدار رجل)، و(عندك مال).

- الثانية: أن يقترن المبتدأ بـ(الإ) لفظا، نحو: (ما لنا إلّا اتباع أهدا) أو معنى، نحو: (إنما عندك زيد).

- الثالثة: أن يكون لازم الصدرية، نحو: (أين زيد؟) أو مضافاً إلى ملازمها، نحو: (صبيحة أى يوم سفرك)

- الرابعة: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر، كقوله تعالى: **أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالُهَا**⁽⁷⁾.

والناظر في كلام الشاطبي في (المقادد الشافية) يرى أنَّ ابن مالك نقص ضربين لم يذكرهما في الألفية،

لبي: يقول الشاطبي: "وقد نقص الناظمُ مما ذكرَ في التسليم ضربان:

والناظر في كلام الشاطبي في (المقاصد الشافية) يرى أن ابن مالك نقص ضربين لم يذكرهما في الألفية، فقد استدركهما عليه الشاطبي.. يقول الشاطبي: "وقد نقص الناظم مما ذكر في التسبيب ضربان:

(١) سیوه، الكتاب، (ج ٢/ص ٢٨٥).

²⁾ الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج 2/ ص 444-445).

(3) ابن مالك، شرح الكافية، (ج 2/ص ٦٧١).

⁴⁾ الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص276).

(5) أبو حيان، منهج السالك، (ج2/ص148).

(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (ج 1/ص 203). والمرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج 1/ص 484). والمكودي، شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف، (ص 51).

.(24) سورة محمد، الآية: (7)

- أحدهما: الخبر الدال عند تقديمها على ما لا يدل عليه عند تأخره، ومثل ذلك بقولهم: (الله ذرك!) و(الله أنت!)، فإنه يدل مع التقديم على معنى التعجب، ولو قلت: (ذرك الله) و(أنت الله)، لم يدل على ذلك⁽¹⁾. وأكد هذا الرأي السيوطي⁽²⁾ في (همع الهوامع).
- والثاني: الخبر الذي مبتدئه أن المفتوحة المشددة ومعمولاها، نحو قولك: (في علمي أنت صادق)، و(عندك أن زيداً قائماً). ولا تقول: (أنت صادق في علمي)، ولا (أن زيداً قائماً عندي)⁽³⁾. وأكد الأشموني ما ذهب إليه الشاطبي، ووجه ذلك: إما خوف التباس المفتوحة لو قدمت بالكسرة، وإما خوف التباس المصدرية والتي لمعنى لعل⁽⁴⁾.

(1) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج 2/ص 90).

(2) السيوطي، همع الهوامع، (ج 1/ص ٣٨٨).

(3) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج 2/ص 90).

(4) الأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ج 1/ص 204).

7. الخلاف في أدوات العطف.

قال ابن مالك:

فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَ حَتَّىٰ أَمْ أَوْ كَيْفَكَ صِدْقٌ وَوَفَا

وَأَتَبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبٌ بَنْ وَلَا كَيْنَ كَلَمٌ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَّا⁽¹⁾

تحدث ابن مالك في (شرح التسهيل) عن حروف العطف وهي عنده: (الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا)، وليس منها (لكن) وفافقاً ليونس، ولا (إما) وفافقاً له ولابن كيسان وأبي علي، ولا (إلا) خلافاً للأخفش والفراء، ولا (ليس) خلافاً للكوفيين، ولا (أي) خلافاً لصاحب المستوى⁽²⁾.

والناظر في نظم ابن مالك السابق يرى أنَّ حروف العطف عنده تسعه، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم وأو، وبل، ولا، ولكن). أمَّا بالنسبة لحرف العطف (لكن) نجده قد عدَّها في الألفية حرف عطف، لكنه في (شرح التسهيل) عدل عنها ولم يعدَّها حرف عطف وفافقاً ليونس. قال في (شرح التسهيل): "وليس منها (لكن) وفافقاً ليونس"⁽³⁾.

إلى الرأي السابق ذهب ابن عصفور، فهو يجيز دخول حرف العطف على (لكن)، نحو قوله تعالى: «مَمَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحْمَدَ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّنَ»⁽⁴⁾، فرسول الله معطوف على خبر (كان)، ولو كانت (لكن) هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف⁽⁵⁾.

أمَّا الحروف التي اختلف فيها: هل هي للعاطف أم لا، مما لم يذكره في الألفية؟ فهي سبعة: (إما) المكسورة، و(إلا)، و(ليس)، و(أين)، و(كيف)، و(هلا)، و(أي) التفسيرية. لكننا وجدناه قد ذكرها في شرح التسهيل، الأمر الذي جعل الشاطبي يستدركها عليه في الألفية.

ومن حروف العطف التي استدركها الشاطبي على ابن مالك (إلا) حيث أشار أنَّ الأخفش ذهب إلى جواز كونها حرف عطف، لأنَّها عنده تجيء بمعنى (الواو)⁽⁶⁾، وكذلك جعلها الفراء في قوله تعالى: «خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ»⁽⁷⁾، ولا يشاوه والله أعلم⁽⁸⁾. وذهب أبو حيان إلى أنَّها حرف عطف في مثل: (ما قام القوم إلا زيد)، وما ضربت القوم إلا زيداً، وما مررت بالقوم إلا زيد)⁽⁹⁾.

وأمَّا (ليس)، فذهب الكوفيون إلى أنها تأتي حرف عطف، فيقولون: (قام زيد ليس عمرو)، بمعنى: لا عمرو، محتاجين بنحو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه:

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص72).

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص343).

(3) المصدر السابق، (ج3/ص343).

(4) سورة الأحزاب، الآية: (40).

(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، (ج1/ص175).

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص62).

(7) سورة هود، الآية: (107).

(8) الفراء، معاني القرآن، (ج2/ص28).

(9) أبو حيان، ارشاف الضرب، (ج4/ص1٩٧٧).

بِأَبِيهِ شَبِيهُ لَيْسَ بَلَّابِي بَغَيِّي⁽¹⁾

وذلك لا حجة فيه، لأنَّه على حذف خبر (ليس)، فإذا اتجه هذا لم يبق لهم متعلق، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى ما لم يثبت، لأنَّه تحكم بغير دليل⁽²⁾. وقد أكد أبو حيان ما ذهب إليه الشاطبي بأنَّ العطف بـ(ليس) عند البصريين خطأ، وقال ابن كيسان: قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسمًا وتتصبب خبراً، وأجريت في النسق مجرى (لا) مضمراً اسمها، فإذا قلت: (رأيت زيداً ليس عمرًا)، ففيها اسم مجهول، وهو الأمر، ورأيت محفوفة اكتفاء بالتي تقدمها، وعمرو محمول على المحفوف لا على العطف على ما قبله. وهذا ما ذهب إليه ابن كيسان؛ لأنَّ ليس فعل، ولا بد للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم، فلا بد من خبر، والخبر حذفه جائز⁽³⁾.

وأمَّا (أين، وكيف، وهلا)، فحكى السيرافي عن الكوفيين جواز العطف بهن، فيقولون: (ما مررت بزيدٍ ه هنا فأين أبي عبد الله)، و(ما مررت برج فكيف امرأة)، و(ما مررت بزيدٍ فهلا عمرو). وهذا كله غير جائز. ولمن مثُل سيبويه بـ(كيف) وأنَّ ما بعدها مرفوع قال: فرعم يونس أنَّ الجر خطأ، وقال: هو بمنزلة (أين) قال سيبويه أو يونس: ومن جر فهو ينبغي له أن يقول: (ما مررت بعد الله فلم أخيه)، و(ما لقيت زيداً مرة فكم لقيت أبا عمرو؟)؟ تريد: فلم مررت بأخيه؟ وفكم أبا عمرو؟⁽⁴⁾.

وقال السيرافي: والkovيون لا يلتزمون هذا. وأيضاً بما قالوا على خلاف شأن العاطف، فإنَّ شأنه ألا يجتمع معه حرف عطف، فلا يقال: (أكرمت الناس حتى زيداً) إلا شاداً.

وأمثالهم التي أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين، وكيف، وهلا) وذلك خلاف القاعدة. وأمَّا (أي) فحكى ابن مالك عن صاحب "المستوفي في شرح المستضي"، إنَّها عاطفة لجريان ما بعدها على ما قبلها، كقولك: (رأيت أسدًا، أي شجاعًا)، و(نهيت عن الونى، أي الفتور)⁽⁵⁾.

ومن المتعارف عليه بين النحاة أنَّ حروف العطف لا يصح حذفها إلا شذوذًا، وأي) يجوز حذفها جوازًا، فإنَّك تقول في (مررت بغصنفر أي أسد): مررت بغصنفر أسد، وتستغني عن (أي) وسائل الحروف العاطفة على خلاف ذلك. وأيضاً فإنَّ حق العاطف أن يكون ما بعده مبنياً لما قبله، نحو: (مررت بزيد وعمرو). هذا في غير التوكيد، و(أي) بخلاف ذلك. فهذه الحروف السبعة هي الساقطة عن كلام ابن مالك، ظنًا منه أنها ليست عاطفة؛ لذلك استدركها عليه الشاطبي⁽⁶⁾.

(1) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج4/ص1٩٧٧). الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص63). والبخاري، صحيح البخاري، (ج5/ص26).

(2) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص63).

(3) أبو حيان، ارتشاف الضرب، (ج4/ص1٩٧٧).

(4) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص64).

(5) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، (ج3/ص347).

(6) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج5/ص64-65).

8. أوجه الشبه بين كأين وكذا و(كم) الخبرية.

قال ابن مالك:

كَمْ كَأِنْ وَكَذَا وَيُنْتَصِبْ تَمْيِيزْ دَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مَنْ ثَصِبْ⁽¹⁾

صرح الشاطبي أنَّ (كأين وكذا) تأتي مثل (كم) الخبرية في الدلالة على تكثير العدد على جهة الافتخار أو غيره. كقولك: (كم رجل رأيت)؛ أي: عدداً كثيراً منهم رأيت، وهي في أدائها مبهمة، فأتى بحكم التمييز معها، ولم يذكر فيه غير ذلك من أحکامها. لكن الشاطبي زاد عليه وبين أنَّ (كأين) مثل (كم)، ومن أحکام (كم) أنَّ لها صدر الكلام، وذلك مفقود في (كذا) وإن وافقتها (كأين) في ذلك.

(كأين وكذا) مثل (كم) الخبرية في الدلالة على تكثير العدد، وفي الافتقار إلى مميز، لكن تمييز (كأين) و (كذا) مخالف لتمييز (كم) فينتصب هنا، بخلاف الخبرية، فنقول: (كأين رجلاً قد رأيت)، و(كأين قد أتاني رجلاً)، وهو ما من أمثلة سيبويه، وتقول: (أعطيته كذا درهماً)، وأعطاني كذا ثواباً⁽²⁾.

والذي يتضح لنا مما أورده الشاطبي أنَّ (كأين، وكذا) توافقاً (كم) في إفادة الكثرة، ولزوم التصدير، والإبهام والافتقار إلى التمييز.

وقد أكد ابن الناظم⁽³⁾، وابن هشام⁽⁴⁾، ما ذهب إليه الشاطبي في هذه المسألة.

9. التنازع في العمل.

قال ابن مالك:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمِ عَمَلٍ قَبْلَ فَلْلَوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ⁽⁵⁾

بين الشاطبي أنَّ ابن مالك عندما أطلق لفظ (عاملان اقتضايا) في البيت الشعري السابق أتى بلفظ (عاملين) عاماً، فزاد عليه الشاطبي مبيتاً أنه لم يقل "إن فعلن اقتضايا" فدخل غير الفعلين من الأسماء العاملة عمل الأفعال كاسم الفاعل، والمفعول، وما أشبه ذلك، نحو: (أنت ضارب وشاتم زيداً)، إذا أعملت الثاني، و(أنت ضارب وشاتمه زيداً) إذا أعملت الأول، وكذلك إذا كان أحدهما اسماء، والآخر فعل، نحو: (أنا ضارب ويضربني زيد أو زيداً). ونحو ذلك قوله تعالى: «آتُونِي أَفْرُغُ عَلَيْهِ قَطْرًا»⁽⁶⁾، هذا في الفعلين، وأمّا في الاسم والفعل في يقولون: «هَلْوُمْ أَفْرُغُ وَا كِتَابِيَّة»⁽⁷⁾، كما لم يقيد العاملين بتصرف، فدخل له الإعمال في فعلى التعجب، نحو: (أحسن وأجمل بزيد) إن أعملت الثاني، وإن أعملت الأول قلت: (أحسن وأجمل به بزيد)، إن أعملت الثاني، وإن أعملت الأول قلت: (أحسن وأجمل به بزيد)، وكذلك تقول: (ما أحسن وأجمل زيداً)، إن أعملت الثاني، و(ما أحسن وأجمله زيداً)، إن أعملت الأول، وهذا مبني على فرض إجازة الفصل بين أحسن ومفعوله، وإلا فيلزم إعمال الثاني⁽⁸⁾.

(1) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص96).

(2) ينظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج6/ص314-315).

(3) ينظر: ابن الناظم، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ج1/ص529).

(4) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، (ج4/ص264).

(5) ابن مالك، الخلاصة في النحو، (ص47).

(6) سورة الكهف، الآية: (96).

(7) سورة الحاقة، الآية: (19).

(8) الشاطبي، المقاصد الشافية، (ج3/ص167).

لكن الناظر في (شرح التسهيل) يجد أنَّ ابن مالك ذكر ما لم يذكره في الألفية، حيث أشار إلى منع بعض النحوين تنازع فعلٍ تعجب، وال الصحيح عنده جوازه لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك: (ما أحسن وأعقل زيداً)، تتصلب (زيداً) بأعقل لا بأحسن، لأنك لو نصبته بأحسن لفصلت ما لا يجوز فصله^(١).

وقد وافق، المكودي^(٢)، والأشموني^(٣) الشاطبي فيما ذهب إليه في هذه المسألة، وأكَّد هذا الرأي المرادي^(٤) (في توضيح المقاصد).

إذا التنازع توجه عاملين متقدمين إلى معمول واحد متأخر، والممعول يكون مطلوبًا لكل منهما، والعامل إما يكون فعلًا وإماً ما يشبه الفعل، ويكون المعمول بالنسبة إلى المتنازعين على علاقات متعددة.

الخاتمة:

وبعد فقد انتهيت من عرض المسائل النحوية التي اعتبرها الشاطبي على ابن مالك، وهي عشرة والتي استدرك فيها على ابن مالك، وهي عشرة، وقد خلصت إلى النتائج التالية:

1. يعد الشاطبي من علماء النحو البارزين في الأندلس في القرن الثامن الذين تأثروا بابن مالك، وآرائه النحوية.
2. اعترض الشاطبي على ابن مالك في مسائل كثيرة لم يُسبق إليها من شراح الألفية وذلك عند حديثه عن الفصل بين فعل التعجب ومعموله.
3. لم يقتصر اعتراض الشاطبي على ابن مالك في المسائل النحوية؛ بل انتقده في بعض التعريفات كتعريف المفعول فيه.
4. لم يكتف الشاطبي باعتراضاته على ابن مالك؛ بل استدرك وإنفرد خلال شرحه ببعض الأحكام النحوية، وذلك عند حديثه عن التنازع، حيث أطلق ابن مالك لفظة عاملين دون تحديد. والشاطبي بدوره قام بتفصيلها.
5. وزن الشاطبي بين كتابي ابن مالك (شرح التسهيل) و(شرح الكافية)، وأشار إلى بعض الأحكام النحوية التي ذكرها ابن مالك في (شرح التسهيل)، ولم يذكرها في الألفية مثل: مسألة تقديم الخبر على المبتدأ وجواباً، ومسألة العامل في جواب الشرط.
6. كان الشاطبي أميناً في نقله عن السابقين، ومؤدياً معهم حيث، لم يجرح أحداً؛ بل استخدم لين العبارة عند مخالفته لهم، وذلك كقوله: "وفيه نظر، وغير جائز".

الوصيات:

1. البحث الجاد في فن الاستدراكات، والاعتراضات، فإنَّهما مرتع خصب لأفكار العلماء، ومنهل عذب لا يكاد ينضب.
2. توصي الباحثة الدارسين بدراسة النحو الأندلسي، وعلمائه، وما أضافوه إلى النحو العربي.
3. اختتم التوصيات بقول أبي عمر بن العلاء البصري: "إنما نحن بالإضافة إلى من كان قبلنا كيبل في أصول رقل؛ أي: نخل طوال".

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (ت ١٩٩٠م). معاني القرآن ط١. تحقيق: هدى محمود قراءة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

(١) ابن مالك، شرح التسهيل، (ج ٢/ ص ١٧٧).

(٢) المكودي، شرح المكودي على ألفية ابن مالك، (ص ١٠٩).

(٣) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (ج ١/ ص ٤٥٣).

(٤) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (ج ١/ ص ٦٢٩).

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي (ت 905هـ). (2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (ط. 1)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الاستراباذى، رضي الدين محمد بن حسن (ت 686هـ). (1975م). شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب. تحقيق: يوسف حسن عمر، ليبيا: جامعة قارنيوس.
- الإشباعى، ابن أبي ربيع عبد الله بن أحمد بن عبد الله القرشي (ت 688هـ). (1986م). البسيط في شرح جمل الزجاجي ط 1. تحقيق: عياد بن عبد الثيبى، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الأشمونى، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن (ت 900هـ). (1998م). شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ط 1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأبىاري، أبو البركات (ت 577هـ). (2002م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصرىين والковيين ط 1. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، القاهرة: مكتبة الخانجى.
- منصور، أنس، آخرون. (2004م). المعجم الوسيط (ط. 4). مجمع اللغة العربية: مكتبة الشرق الدولية.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد بن علي (ت 618هـ). (د. ت). التعريفات. تحقيق: محمد صديق المنشاوي، مكة المكرمة: دار الفصيلة.
- حسن بن نفاع الجابرى الحبى (1424هـ). شرح الجزوئية لأبى حسن علي بن محمد الأبنى (ت 680هـ). (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الحموى، أحمد بن محمد بن علي الفيومى، أبو العباس (ت نحو 770هـ). (1987م). المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير، بيروت: المكتبة العلمية.
- أبو حيان الأندلسى، محمد بن يوسف أثیر الدین (ت 745هـ). (1998م). ارشاف الضرب من لسان العرب ط 1. تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة: مكتبة الخانجى.
- أبو حيان الأندلسى، محمد بن يوسف أثیر الدین (ت 745هـ). (2016م). التنزييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ط 1. تحقيق: حسن هنداوى، دار كنوز اشباعيا للنشر والتوزيع.
- أبو حيان الأندلسى، محمد بن يوسف أثیر الدین (ت 745هـ). (2013م). منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ط 1. تحقيق: على محمد فاخر، القاهرة: دار الطباعة المحمدية -الأزهر.
- الزجاجى، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ). (1984م). الجمل في النحو ط 1. تحقيق: علي توفيق الحمد، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قبر (ت 180هـ). (1988م). الكتاب (ط. 3). تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجى.
- السيوطى، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ). (1998م). معجم المقامع في شرح جمع الجوابع ط 1. تحقيق: عبد الحميد هنداوى، مصر: المكتبة التوفيقية.
- الشاطبي، أبي اسحاق إبراهيم بن موسى (ت 790هـ). (2007م). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ط 1. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين آخرون، جامعة أم القرى: معهد البحث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت 669هـ). (1971م). المقرب ط 1. تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبورى، بغداد: مطبعة العانى.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت 669هـ). (1998م). شرح جمل الزجاجي ط 1. تحقيق: إميل يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت 669هـ). (1980م). *ضرائر الشعر* ط1. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت 769هـ). (1980م). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* ط20. تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207هـ). (د.ت.). *معاني القرآن* ط1. تحقيق: حمد يوسف النجاتي وآخرون، مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الكتفو، أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت 1094هـ). (1998م). *الكليات معجم في المصطلحات والفرق اللغوية* ط2. تحقيق: عدنان درويش، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله (ت 672هـ). (2018م). *الخلاصة في النحو* (ألفية ابن مالك) ط1. تحقيق: عبد المحسن محمد القاسم، الرياض: (د.ن).
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله (ت 672هـ). (1967م). *تسهيل الفوائد وتمكين المقاصد*. تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله (ت 672هـ). (1982م). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار مأمون للتراث.
- ابن مالك، جمال الدين محمود بن عبدالله بن عبد الله (ت 672هـ). (1990م). *شرح التسهيل* ط1. تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المخنون، دار هجر.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكابر الثمالي (ت 285هـ). (1994م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت 749هـ). (2008م). *توضيح المقاصد والمصالك بشرح ألفية ابن مالك* ط1. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي.
- المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت 807هـ). (2005م). *شرح المكودي على ألفية في علمي الصرف والنحو*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت 711هـ). (1414هـ). *لسان العرب* ط3، بيروت: دار صادر.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد، (ت 686هـ). (2000م). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* ط1. تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن هانئ، سري الدين إسماعيل بن محمد بن علي اللخمي (ت 771هـ). (1994م). *شرح ألفية ابن مالك* (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه). تحقيق: أحمد بن محمد بن محبوب ذبيان القرشي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الهروي، علي بن محمد النحوي (ت 415هـ)، *الأزهية في علم الحروف*، تحقيق: عبد المحسن الملوفي، مجمع اللغة العربية، ط2، دمشق، 1981م.
- الهواري، أبو عبدالله محمد بن أحمد علي بن جابر (ت 780هـ). (2016م). *شرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ابن يعيش، موفق الدين الأسدى الموصلى، (ت 643هـ). (2001م). *شرح المفصل للزمخشري* ط1. تحقيق: أميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- The Holy Quran.
- .Ibn Aqil, Abdullah bin Abd al-Rahman al-Aqili (d. 769 AH). (1980 AD). *the explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th edition), investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Turath – Cairo.
25. Al-Suyuti, Ham'a Al-Hawa'i fi Sharh Jam' Al-Jami', Abdul Rahman bin Abi Bakr, Jalal Al-Din Al-Suyuti (d. 911 AH). (1998 AD). achieved by: Abdul Hamid Hindawi, Al Tawfiqia Library – Egypt..
- Abu Hayyan Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Youssef Atheer al- Din al-Andalusi (D. 745 AH). (1998). *Irtishaf addarab min Lisan al Arab [Sipping Honey from Arab's Tongue]* (first edition). Investigation: Rajab Othman Muhammad, al-Khanji Library - Cairo.
- Abu Hayyan al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer al-Din al-Andalusi (died 745 AH). (2013 AD). *Assalik fi al kalam ala alfiyat bin Malik [The passable Approach to speaking on Ibn Malik's Poetic Compose]* (first edition). Investigation: Ali Muhammad Fakher, Muhammadiyah Printing House - Al-Azhar.
- Abu Hayyan al-Andalusi, Abu Hayyan Muhammad bin Yusuf Atheer al-Din al-Andalusi (D. 745 AH). (2016 AD). *Attathyeel wa attakmeel fi sharh kitab attasheel [Appendix and Supplement in the Explanation of the Book of Facilitation]* (first edition). Investigation: Hassan Hindawi, House of Treasures of Seville for Publishing and Distribution.
- Al-Akhfash, Abu al-Hasan al-Majashii with loyalty, al-Balkhi then al-Basri, known as al-Akhfash al-Awsat (died 215 AH). (1990 AD). *The Meanings of the Qur'an*, achieved by: Huda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo.
- Al-Anbari, Abu al-Barakat (Dha. 577 AH). (2002). *fairness in matters of dispute between the Basrians and the Kufics* first edition, investigation: Judah Mabrouk Muhammad Mabrouk, al-Khanji Library - Cairo.
- Al-Ashbili, Ibn Abi Rabee Abdullah bin Ahmed bin Abdullah Al-Qurashi. (D. 688 AH). (1986 AD). *Al-Basit fi Sharh Jomal al-Zajji's* first edition, invistigation: Ayyad bin Eid al-Thubaiti, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut - Lebanon.
- Al-Ashmouni, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Shafi'i (d. 900 AH). (1998 AD). *Al-Ashmouni's explanation of Alfiya Ibn Malik*, Dar Al-Kutub Al-Ilmia, Beirut – Lebanon.
- Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Muhammad Al-Jerjawi. (d. 905 AH). (2000 AD). *explaining the statement on the clarification or the statement of the content of the clarification in grammar*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut - Lebanon.
- Al-Fara', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad bin Abdullah bin Manzur Al-Dailami (d. 207 AH). (d. T.). *The Meanings of the Qur'an* (1st ed), achieved by: Hamad Youssef Al-Nagati and others, Dar Al-Masrya for authoring and translation - Egypt.
- Al-Hamwi, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi, then, Abu Al-Abbas (died about 770 AH). (1987 AD). *Al-Misbah Al-Munir F*, Gharib Al-Sharh Al-Kabeer, The Scientific Library - Beirut.
- Al-Harawi, Ali bin Muhammad Al-Nahawi, (d. 415 AH). (1981 AD). *Az-Zahiya in the Science of Letters* (2nd Edition), investigated by: Abdul Mohsen Al-Malouhi, Academy of the Arabic Language - Damascus.
- al-Hawari, Abi Abdullah Muhammad bin Ahmed Ali bin Jaber (780 AH). (2016 AD). *Sharh alfiyat ibn Malik [Explanation of Poetic Compose of ibn Malik]* (first edition). By the Andalusian commentator, investigation: Abdel Hamid al-Sayed Abdel Hamid, Al-Azhar Heritage Library.
- Al-Istrabadi, Radhi al-Din Muhammad ibn Hassan. (d. 686 AH). (1975 AD). *Explanation of al-Radhi on al-Kafia by Ibn al-Hajib*, investigation: Youssef Hassan Omar, Qarnius University - Libya.
- Al-Jurjani, Sharif Ali bin Muhammad bin Ali (618 AH). (d. T.). *definitions*, investigated by: Muhammad Siddiq Al-Minshawi, Dar Al-Fasila, Makkah Al-Mukarramah.

- Al-Kafawi, Ayoub bin Musa Al-Hussaini Al-Quraiimi. (d. 1094 AH). (1998 AD). *Colleges Dictionary of Terminology and Linguistic Differences* (2nd edition), investigation: Adnan Darwish, Al-Resala Foundation - Beirut.
- Al-Makudi, Abu Zaid Abdul Rahman bin Ali bin Saleh, (d. 807 AH). (2005 AD). *Al-Makudi's explanation of a millennium in the science of morphology and grammar*, investigation: Abdul Hamid Hindawi, Al-Asriya Library, Beirut – Lebanon.
- Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid ibn Abd al-Akbar al-Thumali, (died 285 AH). (1994 AD). *Al-Muqtab*, investigated by: Muhammad Abd al-Khaleq Azimah, the world of books. Beirut.
- Al-Muradi, Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali Al-Masry Al-Maliki (died: 749 AH). (2008). *clarification of purposes and paths* (first edition), explained by Alfiya Ibn Malik, investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Arab Thought House.
- Al-Shatibi, Abi Ishaq Ibrahim bin Musa, (790 AH). (2007 AD). *Almaqasid ashafiya fi sharh alkholasa alkafiya [The Healing Purposes in Explaining the Sufficient Summary]* (first edition). Investigation: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen and others, Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah.
- Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim Abdul Rahman bin Ishaq (340 AH). (1984). *Al-Jamal fi Grammar*, investigation: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation.
- Anis Mansour et al. (2004 AD). *The intermediate dictionary* (4th edition), the Arabic Language Academy - Al-Shorouk International Library.
- Hassan bin Nafaa Al-Jabri al-Harbi (1424 AH). *Sharh al-Jazuliyyah [of al-Jazuliyyah]*, Umm al-Qura University - Makkah al-Mukarramah by Abu Hassan Ali bin Muhammad al-Abdhi (680 AH), (Master Thesis).
- Ibn al-Nazim, Badr al-Din Muhammad ibn Muhammad, (686 AH). (2000 AD). *Sharh ibn al-Nazim's ala Alfiya ibn Malik [Explanation of Ibn al-Nazim on Ibn Malik's Poetic Compose]* (first edition). Investigation: Muhammad Basil Oyoun al-Soud, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (669 AH). (1998 AD). *Sharah Jomal [Explaining the sentences of al-Zajji]* (first edition), Investigation: Emile Yaqoub, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (669AH). (1980 AD). *Dara'er asheir [The constrains of poetry]* (first edition). Investigation: Mr. Ibrahim Muhammad, al-Andalus House for Printing and Publishing.
- Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad bin Ali, (D. 669 AH). (1971 AD). *Al-Muqarrab [Closeup]* (first edition). Investigation: Ahmed Abdul-Sattar Al-Jawari and Abdullah Al- Jubouri, Al-Ani Press - Baghdad.
- Ibn Hani, Sir al-Din Ismael bin Muhammad bin Ali, (771 AH). (1994 AD). *Alfiya ibn Malik explanation, (dissertation presented to obtaining a PhD)*, investigation: Ahmed bin Muhammad bin Mahjoub Dhbian al-Qurashi, Umm al-Qura University - Makkah al-Mukarramah.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Mahoud bin Abdullah bin Abdallah (D. 672 AH). (1990 AD). *Investigation: Abd al-Rahman al-Sayyid - Muhammad al-Mukhtoun, Sharh al-Tashil [Explanation of Facilitation]* (first edition). Dar Hajar.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdallah bin Abdallah (D. 672 AH). (2018 AD). *Al-Khulasa fi al-Naho [The summary in grammar]* (first edition). Alfiya ibn Malik. Investigation: Abdul Mohsen Muhammad al-Qasim, Riyadh.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdallah bin Abdallah (D. 672 AH). (1967 AD). *Tashil al-fawaed wa Takmeel al-Maqasid [Facilitating Benefits and Completing Objectives]*. Investigation: Muhammad Kamel Barakat, Arab Book House for Printing and Publishing.
- Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdallah bin Abdallah (D. 672 AH). (1982 AD). *Sharh Al-Kafiya Ashafiya [Explanation of the Healing Sufficient]* (first edition). Investigation: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Dar Mamoun Heritage.

Ibn Manzur, Muhammad Ibn Makram Ibn Ali, (d. 711 AH). (1414 AH). *Lisan al-Arab* 3rd edition), Dar Sader - Beirut.

Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din al-Asadi al-Mawsili, (643 AH). (2001 AD). *Sharh al-Mofassal by Zamakhshari, investigation: Emile Badi' Yaqoub* (first edition), Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon.

Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, (died 180 AH). (1988 AD). *AL-ketab* (3rd edition), investigation: Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Al-Qaher.